دراسات متنوعه

1 — المشكل الديموغرافي والتطور الاقتصادي	الاستاذ عبد العزيز بنعبد الله	185
2 — مدخل الى اللغويات التطبيقية (2)	الاستاذ : بس . بيت كوردر ترجمة الاستاذ جمال عبد الفتاح صبرى	197
3 — تكوين الفكر العربي قبل الاسلام (3)	د / رشاد محمد خليل	209
4 — مستقبل اللغة العربية	الاستاذ محمد بن أسماعيل ترجمة الاستاذ محمد الخطابى	215

الحرية الواعية والمشكل الديموغرافي والتطور الإقتصادي

ان المومن الصالح فى الحاضرة الاسلامية الفاضلة يتسم بميزتين اساسيتين تنفصل عنهما كل المقومات الخلقية والاجتماعية الاخرى وهما روح التحرر والشعور بالمسؤولية فالمسلم حر يجب ان يظل حرا فى نطاق حرية الغير كما ان له تبعات حضارية فى البيت والمجتمع وازاء الانسانية يجب أن يضطلع بها فلينجذب ما شاء له الانجاب ولكن فى حدود امكاناته التى تحوطها مقدرات المسؤولية والتى يجب تقييم ابعادها فى نطاق ملابسات الامة وظروفها وبذلك امكن للاسلام الذى هو حقا الدين الصالح لكل عصر ومصر أن يواجه ما اعترض نموه الطبيعى واشعاعه الحضارى فى مختلف العصور .

ان نماء سكان العالم بعد العصر الصناعى قد بلغ ارقاما خيالية حيث ارتفع من مليار واحد ونصف مليار عام 1900 الى ثلاثة ملايير ونصف عام 1970 لهذا فان التقنيات التى تستهدف تنقيص الوفيات والتى تعززها فى الولايات المتحدة وأوربا تغييرات اجتماعية واقتصادية اساسية تحاول ان تحقق توازنا مع تقنيات موازية تعمل على خفض نسبة الجهل والامية والغلط فى الاتصال للوصول الى نقص فى نسبة الولادات لهذا فان الاستقرار الديموغرافى يجب ان يتبلور مبدئيا فى تحقيق التوازن بين الولادات والوفيات ، وسنحاول — من أجل ابراز معالم هذا المشكل — التنظير والمقارنة بين معطياته فى الولايات المتحدة الرأسمالية والصين الشعبية الاشتراكية والعالم الثالث وخاصة المغرب كما سنوضح فى عرض تاريخى مبسط كيف استطاع المغرب المستقل طوال الف عام وبفضل الاخلاقية الاسلامية الفاضلة تركيز واقرار مستواه الاجتماعى جاهلا ماعرف اليوم بمشكل السكان .

ففى الولايات المتحدة التى تعتبر احدث وارقى منطقة فى العالم يتمخض « التفجر الديموغرافى » عن ارتفاع السكان من ستة وسبعين مليونا (76) عام1900 الى ما يقرب من مائتين وخمسة ملايين (205) عام 1970 فالمشكل الديموغرافى تتواكب فيه عدة عوامل منها نسبة الولادات والوفيات ومعامل خصوبة الاتصال والعنصر الاجتماعى والاقتصادى ويهدف التخطيط العائلى الى ضمان التوازن بين هذه المعطيات لخفض الوفيات وكذلك النقص من المواليد بتحديد النسل عن طريق منع الحمل وهنا ينبغى ان نميز بين ما يسمى بالضبط او التنظيم الديموغرافى أو تحديد المواليد من جهة وبين التخطيط العائلى الذى يعتبر مجرد وسيلة لحماية الامومة والطفولة بالتقليص من نسبة وفيات الاطفال ارتكازا على تصميم وقائى مناسب وهكذا نلاحظ ان هذه العوامل تتفاعل كلها لخلق بوتقة من التاثير المتبادل قد ينتهى الى

(1) محاضرة القيت باللغتين العربية والفرنسية باسم الوجود الاسلامية فى المؤتمر الاسلامى المسيحى الذى انعقد بتونس عام 1976 .

نوع من التحييد لبعضها والغريب فى هـذا الصدد ان ارتفاع الوفيات يشجع احيانا قوة الانسال ويخلق لوازم اجتماعية واقتصادية معكوسة لهذا نجد ان معدل الانجاب يجب ان يبلغ اوجه فى افريقيا الاستوائية لكفالة توازن ديموغرافى فالمسئولون يعملون اذن على اقامة جهاز اجتماعى من شأنه أن يخفض نسبة الوفيات قبل القيام بنهج أية سياسة تستهدف تحديد النسل بنشر الوسائل المضادة للحمل ويستعمل الناس خطأ — فى بعض الاحايين — عبارة «تفجر ديموغرافى» دون تمييز بين نسبة تزايد السكان فى بلد ما وبين المساحة الصالحة فى هذا البلد والوسائل الفعالة لضمان تطورها وقد اكد بعض علماء الاقتصاد البريطانيين ان عدد سكان كل « اكر » مزروع (اى نحو اربعة آلاف متر مربع) فى الصين اقل منه فى بريطانيا العظمى او اليابان حيث تقدر فى كل منها بسبعة وتسعة وثلاثة عشر.

ويدخل العامل الاقتصادى والاجتماعى ايضا فى الحسبان من اجل خلق محيط صالح وملابسات ملائمة للتطور غير ان هذا العامل ليس هو كل شىء لان مشكل التشغيل — لا القدرة التقنية على انتاج الطعام — يمثل النقطة الحرجة داخل تسعين الى مائة بلد تشتمل على سبعين فى المائة من سكان العالم ذلك أن المفاعلات المتسلسلة للنماء الديموغرافى السريع ولنسبة البطالة وتناقص الشغل وانخفاض القوة الشرائية كل ذلك كاف وحده لطبع صيرورة اى تطور او اصلاح فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى . واذا حاولنا ان نضرب مثلا بالولايات المتحدة الامريكية فاننا نلاحظ أن ارتفاع سكانها راجع خاصة الى عامل آخر هو الهجرة اى توارد افواج من البشر تقدر عددها باربعين فى المائة خلال السنين العشر الاولى لهذا القرن وفى عام 1971 اجتازت الولايات المتحدة فترة عانت الامرين اثناءها بسبب تناقص نسبة الولادات، لهذا تختلف عوامل النمو بين بلد وآخر ، كما تختلف الحلول التى تتناسب مع هذه المعطيات وقد صدق الكونغريس الامريكى فى نفس السنة اى عام 1971 تحت هذا التاثير على قانون يحظر منع الحمل الامر الذى شكل عائقا امام منهجية التنظيم العائلى ومع ذلك فان الوضع القانونى الجديد لم يحل — بسبب عدم استعمال المشروع للمواد والاجهزة المحددة للنسل — دون لجوء عدد كبير من الناس الى عملية التعقيم الطبى لاسيما بعد صدور قانون 1972 الذى ينص على «جواز الاجهاض بطلب خاص وعن طريق طبيب اخصائى » فهذا التشريع يقلل من الاخطار المحتملة الناتجة عن الاسقاطات والاجهاضات غير المشروعة التى تتراوح كل سنة بين مائتى الف ومليون ومائتى الف فى امريكا والهادفة لإعاقة كل حمل غير مرغوب فيه ، ولهذا تتجه السلطة التشريعية الامريكية اليوم الى حصر الاضرار وجعل حد لعملية غير انسانية وهى الوأد الاختيارى للحياة وذلك بتشجيع — على مراحل — لتقنية منع الحمل وللتخطيط العائلى وتتبلور هذه البادرة خاصة فى الاسبقية المخولة للدراسات الاحيائية فى ميدان الانسال والانجاب وللبحث عن احسن الطرق التى تمكن الافراد من «كبت مايتوفر لديهم من قدرة على الاخصاب » تلك اذن وسائل جديدة ترمى الى وضع خطوط تعليم جنسى سلائم ، فلنستشف الآن المرآة التى تنظر من خلالها الى هذا المشكل دولة اشتراكية موغلة فى مذهب «لينين» مثل الصين الشعبية حيث قدر عدد السكان عام 1968 بسبعمائة وثلاثة عشر مليونا كما قدرت نسبة تزايد هؤلاء السكان باثنين فى المائة فقد نظم أول موسم دعائى لفكرة التخطيط العائلى منذ عام 1956 اذ وزعت على أوسع نطاق الوسائل الكفيلة بمنع الحمل مرفقة بنصائح بحسن استعمالها وهذه الخطة فى التلمس والتحسس مجردة عن كل خطر فى هذه المرحلة الاولية لانها لا تتجاوز نطاقا تثقيفيا تحرريا فى ميدان منع الحمل غير ان الصين التى كانت اذ ذاك لا تزال فى صراع ضد الامية كانت ايضا تجتاز فترة مخاض نظرا لوجودها آنذاك فى طور الانتقال الى دولة اشتراكية قوية عصرية تعتمد على قواها الذاتية وعبقرية شعبها مما حدا الرئيس ماوتسى تونغ الى القول عام 1958 بأن كثرة السكان «شىء جميل غير قبيح» اذ بتصنيع البلاد وتقوية انتاجها الفلاحى تصبح قوة اليد العاملة قليلة وتتزايد الحاجة اليها باطراد لهذا فان توفر عدد ضخم من السكان يتحرك فى دفاع تلقائى ويخوض معركة الشعب ضمن ترابه الذاتى من شأنه أن يمد الصين بقوة لا تقهر غير أن هذا الموقف «المحايد» لم يمنع بتاتا من وضع جهاز للتخطيط العائلى فى الصين فى نفس الوقت الذى شعرت الجماهير القروية بالطابع الطليق الحر لهذه السياسة ظلت حيرى فى ترقب وانتظار بينما انبرت الاطر القومية ورجال الفكر تجوب

انحاء البادية عام 1958 ــ تلبية لنداء مَاوْ ــ داعية لفكرة ضبط وتحديد الولادات ، ولكن منذ عام 1963 انطلق التخطيط العائلي المنظم من عقاله ــ بايماز من الرئيس ماو ــ تساعده فئات متحركة من الاطباء والممرضين معززة بلقاح يحقن في رحم النساء لمنعهن من الحمل وقد ارتأت الاشتراكية ان المهم هنا هو انعدام اي تهديد أو ضغط اقتصادي على العائلة وهكذا تظل مبررات الاختيار الحر المرتكزة على امكانات ووسائل كل عائلة ــ منبثقة من تحرر المرأة وحقها في الدراسة ووعيها المتزايد واسهامها الفعال في اقامة أسرة مكينة. وفكرة التحرر هذه تشكل ضمن اي جهاز تخطيطي ، النابض الحي والسر الجوهري لكل نجاح فالشعب يتمكن في هذه الحالة من أن يكون لنفسه ــ بكامل الحرية ــ صورة متبصرة لمصلحته ذلك ان المصلحة العامة الحقيقية للامة هي في كل مجتمع اشتراكيا كان او غير اشتراكي لمدار او المحور الذي يضبط كل تجديد في البنية والهيكل وان الاسلام في بساطته ومرونته وقابليته للتطور حسب المقتضيات الانسانية المتجددة وطبقا للوازم المنطق والعقل لهو المذهب الذي ينطوي على روح تحررية أوْفَى واعمق اذ ان نظرته الاصيلة وما يترتب عنها من اختيارات منوطة باستكناهه الانساني الواعي للبواعث الواقعية التي تبرر قيام اي جهاز ثقافي وفكري واجتماعي واقتصادي فهنالك مبدأ اسلامي يرى أن من جملة معايير التقدير في التشريع مافعله الرسول عليه السلام من «تحكيم العادة» وما نهجه الامام مالك بناء على ذلك لقياس الجواز في مذهبه وهو مبدأ «المصالح المرسلة» مما شجع افواج البشر الى الدخول في الاسلام بكثرة وخاصة في القارة الافريقية المعروفة بتعلقها بالتقاليد الموروثة فالايديولوجية الاشتراكية في اطارها الماركسي وكذلك التصور الاسلامي للصالح الاجتماعي الحق ــ كلاهما يستلزم نكران الذات والايثار وتملك النفس وضبط العواطف والنزعات والغرائز وهي كلها مقومات معنوية لتعزيز كل تخطيط يبدو صلاحه ولو ادى الى اعاقة الحمل وتحديد النسل ، وقد اوعزت الصين الشعبية الى الشبان بالعمل على تأخير سن الزواج اي ميقات الانجاب الى خمس وعشرين سنة أو اكثر كما بنى الرسول عليه السلام بخديجة زوجته الاولى وهو لم يتجاوز هذا العمر ذلك ان الديناميكية الاسلامية التي تواكب الاشتراكية الصينية معها هاهنا تهدف الى دفق فيض طاقتها وطفحها في الحياة النشطة التي يدعو اليها الاسلام ، كما يجد الشاب الصيني ملهى في الرياضة البدنية وفيما يشعر به من لذة في بادرات التجديد والعمل المنتج ولكم يردد الصينيون ــ وهم شعب من شعوب اقطار العالم الثالث ــ بأن سعادة الشباب ليست في الاباحية الجنسية التي تتمخض في الولايات المتحدة عن عدد من حالات الامراض الزهرية تبلغ سنويا مليونا وسبعمائة الف اصابة جديدة ولهذا ترى الصين أن الاشتراكية ليس معناها الاخلاد الى مكسب من المكاسب بل انها تتجلى في الجهد الدائب المستمر من اجل تجديد تربية الانسان وقد اوضح الفيلسوف الاجتماعي التونسي ابن خلدون قبل صدور كتاب كارل ماركس «راس المال والشغل» بقرون ان العمل هو راس المال الحقيقي الذي يسهم في بناء صرح كل حضارة وعمران(1) ثم ان الثورة الثقافية التي تحققت في الصين ليست في نظرها سوى تركيز للنظرة البيداغوجية العريقة الى المسيرة الثورية التي ستسهم في ضمان تطور نهائي للتعليلات والمطامح الفردية التي هي مفتاح السلوك وخاصة سلوك الانسان في ميدان الانجاب وتنمية النسل، وقد ابرز مدير البنك العالمي في استجواب (2) لخبر «حاجة العالم الثالث الى تحديد النمو الديموغرافي بأي ثمن والا فسيؤدي الامر حتما الى كارثة كونية»

ان العالم يشهد اليوم ارتباكا شاملا ففي نفس الوقت الذي يتم تخطيط الاقتصاد على نسق متسلم في الصرامة والشدة ، نرى السكان في العالم الثالث وغيره يتزايدون أو يتناقصون أو يهاجرون دون اي جهد منطقي متماسك تقريبا عدا شواذ نادرة تنبثق في بعض البلاد كالصين لتوجيه هذه الحركات فهل من حاجة لتأكيد أن التخطيط الاقتصادي سيظل مرتهنا بصورة خطيرة مادام لا يتوازى مع تخطيط آخر للنمو الديموغرافي ذلك

---

1) كتاب «فكرة ماوتسي تونغ» ــ كودفان بريفات ــ باريس 1971 (J. Godfin-Privat)
2) في جريدة «الاوبسرفير Observer ــ لندن ثالث اكتوبر 1971

التخطيط الذى لسنا فى حاجة الى القول بأنه لا يجب أن يهدف حتما الى تحديد النسل بل يمكن أن يرمى كذلك الى تنمية الخصب والانجاب كما فعلت رومانيا أخيرا فى سياستها السكانية (1) « ومعظم بلدان العالم الثالث ليست لها سياسة شاملة للنمو محددة مضبوطة بل انها فى غالب الاحيان لاتكون قد قامت حتى بجرد مواردها لهذا فان تبنى سياسات سكانية تنحصر تعريفاتها تقريبا — بايعاز المستشارين الغربيين — فى عبارات تحديد النسل — يجب أن يشهر به كأسلوب خاطىء لوضع مشكل التنمية ووسيلة خطيرة تصرف العالم الثالث عن العناية بالقضايا الاكثر اهمية والتى تتسم بطابع سياسى فقضية السكان ليست هى المنزع الاجتماعى الوحيد الذى يمكن أن نركز عليه بقوة (2) ، ان العنصر السكانى ربما كان اصعب تخطيطا من باقى العناصر الاساسية فى مسيرة التطور بل أننا لنرتاب أشد الارتياب حتى فى قدرة الانسان على تحقيق ذلك فى هذه المرحلة من التطور السياسى والثقافى والروحى للانسانية» .

ويضيف الكاتب قائلا :

« وهكذا فان المحاولة المتجددة من طرف الاخصائيين الغربيين والهادفة الى تحديد سياسة سكانية فى عبارات مستمدة من مذهب مالتوس Malthus الذى هو أساس ايديولوجيتهم ثم فى عبارات تحديد الولادات — ان تلك المحاولة يجب ان يرفضها العالم الثالث لانها نابعة من خلل وارتباك عميقين فى المفاهيم والمدركات القائمة بين تعليلات منع الحمل وانجازات الاجهزة المكلفة بنشر هذه الموانع » . ان سياسة قوية لتطوير الاقتصاد لهى المفتاح الاكبر لكل سياسة سكانية هادفة الى تحديد الولادات اذ أن اساس أية سياسة من هذا القبيل فى البلدان غير المصنعة لايمكن ان يكون غير رفع مستوى الحياة واستقرار حركة التشغيل والاستخدام ولا يخفى أن تطبيق ميثاق الجزائر المتعلق بالحقوق الاقتصادية للعالم الثالث والذى وضعه نوج الدول السبعة والسبعين بعاصمة الجزائر فى شهر اكتوبر 1967 — يرتبط مباشرة بمشاكل منع الحمل بالوسائل الاصطناعية فتطبيق مثل هذه التدابير الاقتصادية هو الشرط الذى يبرر تعليلات موانع الحمل تلك التحليلات التى ستبقى بدونها كل حملة تعقيمية (اى هادفة الى التعقيم من اجل الحيلولة دون الانجاب) عديمة الجدوى (3) فاذا كان تحديد النسل قد يتجلى احيانا لا كمبدأ مقبول فحسب بل ضرورى فان نجاحه سيظل مشروطا بتطبيق ملائم يُدخل فى حيز الاعتبار مقتضيات البيئة ذلك ان البناء التقليدى للمجتمع ينبغى اصلاحه بادىء ذى بدء باستئصال شوائب السلبيين من أنصار المذهب القائل بوجوب سيطرة patriarcalisme الآباء فى الاسرة ذلك المذهب التى تختلط لوازمه بمقومات التقليد الاسلامى الصحيح اى السلفية الحق ، ثم ان خطر استعمال التقنيات الحديثة فى المنع الاصطناعى للحمل يكمن فى استيراد اعمى لكل مادة او فكرة اجنبية دون اى اعتبار للقوام الاجتماعى الذى يقحمه الاسلام فى المفهوم العام ذلك المفهوم الذى يجب أن يكيف المجتمع الفاضل وقد صدرت دراسات فى الموضوع (4) تبرز سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتعزيز المعلات المانعة للحمل فى العالم الثالث منها بالاضافة الى محاربة الوفيات — التحرير المعنوى للمراة وتنظيم دروس فى التربية الجنسية والتوجيه العائلى على مستوى المعاهد الثانوية مع اختيار الفترة الصالحة نفسانيا (وهى فترة مابعد الوضع) لتلقين المراة مبادىء التخطيط العائلى عن طريق المرافق المخصصة فى حماية الامومة والطفولة. وتستجيب المواد الكلاسيكية فى الفقه الاسلامى المدرجة فى برامج السلكين الثانوى والابتدائى بمعاهد التعليم — لهذا النداء الذى هو نداء الطبيعة فى سياقها الخلقى الاجتماعى فالفتاة والفتى يتلقى كلاهما معلومات دقيقة تلقى ضوءا كشافا على الفعالية الحقيقية لكل علاقة جنسية يظل موضوعها الاساسى هو الانجاب والاتصال فى حدود الوسائل المتوفرة بل أن الاسلام يوصى بالتخلى عن الزواج عند تعذر الامكانات المادية فقد قال عليه السلام «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء » ولكلمة باءة مفهوم مزدوج هو الزواج اولا ثم اقامة منزل صالح الامر الذى يستلزم

---

1) على اثر انخفاض قوي فى عدد الولادات عام 1968 حيث اتخذت رومانيا سلسلة تدابير لتشجيع الانجاب

2) مجلة تطور وحضارة — عدد خاص (47و48) باريز — 1972 ص 128 و 131 .

3) كتاب اقتصاد مراقبة السكان ، محاضرة للاستاذ ديميني P. Demeney باشرف الاتحاد الدولى للدراسة العلمية للسكان — لندن 1969 (م6)

4) وضع وتطبيق سياسات سكانية فى العالم الثالث (عراقيل وامكانات) بقلم بيير برادير فان Pierre Pradervand فى المجلة المذكورة تطور وحضارات الخ .

قـدرة مادية لبناء بيـت على دعائم قـوية اجتماعيـة واقتصادية .

وهنا يمكن ان نتسائل كيف يتجلى هذا المشكـل الديموغرافي في الشمال الافريقي وخاصة في البلديـن المتجاورين الجزائر والمغرب ؟ ففي الجزائر تنجب كل امراة متزوجة بتراوح سنها بين الخمسة عشر الى حدود الخمسة والاربعـين ولاتخضع لاي انقطاع في مجـرى اخصابها — معدل عشرة اطفـال بقطـع النظـر عن الاجهاضات والاسقاطات وغيرها (1) وقد احصت وزارة الصحة الجزائرية عام 1968 نحو الالف حالة من ولادة المواليد خاصة لاسباب اقتصادية وقد حاولت الجزائر الاجابة عن هذا التحدي الديموغرافي بنهج استراتيجية للتطور الاقتصادي (ضمن تصميم يمتد من 1967 الى 1980) وهـي كالآتـي :

1) تحقيق التكامل الاقتصادي بتاسيس صناعة تحويلية للمواد التي كانت تصدر فيما قبل بحيث يصبح ميزان الاداءات سويا سليما بقدر ما يحصر الاستيـراد في مواد التجهيز الضرورية لخلق فروع تكميلية للاقتصاد الجزائري .

2) تنمية راس المال الصناعي الجزائري بفضل سياسة تعمل على توسيـع نطاق الصادرات وخاصة منها المواد الهيدروكاربونية (اي المشتقة من البتـرول) وبذلك تتم تنمية الطاقات لتكديس التوظيفات في مجموع الاقتصاد .

3) اقامة جهاز جديد للتكوين يتطابق مع الحاجات الاقتصادية المتبلورة في اضفاء طابع ديمقراطي علـى التعليم وتعميم عملية التدريب والتثقيف .

4) القيام بتوزيع جديد للموارد بالغاء البطالـة اي خلق وظائف جديدة وتوسيع رحاب السوق الداخلية التي هي محور النمو الاقتصادي في البـلاد .

اما في المغرب فان 7ر 70 في المائة من مجمـوع السكان كانوا يعيشون عام 1960 في البادية و 3ر 29 في المائة في الحاضرة ، وقد اسفرت الاحصاءات عام 1971 عن نتائج تبرز نقصا خفيفا في نسبة سكان الحضر (9ر47 في المائة مقابل 1ر 35 في المائة بالباديـة) ومن جملـة العوامل التي قد تكون السبب في هذا التقلص الديموغرافي بين اهل الوبر ظاهرة الانجـذاب نحو المدن الكبـرى فالمغرب بلد تعتبر نسبة الولادات فيه من اعلى النسب في العالم فقد بلغت كثافة السكان — في مساحة تبلـغ في مجموعها 444000 كيلومتر مربع — معدل 33 فرد في كل كيلومتر مربع عام 1968 وارتفعت — حسب الاحصاءات الرسمية — بنسبة فرد واحد لكل كيلومتر مربع ولكل سنة وبعد الاحصاء الذي تم عام 1960 قدر عدد سكان المغرب : 232 626 11 نسمة في حين وصل حسب احصاء 1971 الـى 259 379 15 من بينهـم 987 111 من الاجانب وقد ارتفع معـدل افراد كـل عائلة من 9ر4 اشخاص بين سنتي 1961 — 1963 الى 5ر4 عام 1971 وذلك بالرغم عن قلة الاسر المغربيـة التي تتعدد فيها الزوجات (ثلاثة في المائة فقط)فـاذ عمدنا الى دراسة مقارنة للارقام المتمخضة عن احصاء عام 1960 وعن العمليات الاحصائية السالفة فان مجمل نسبة الولادات يبلغ حوالي 50 في المائة ونسبة الوفيات 17 في المائة وبعبارة اخرى فان معدل نسبة ارتفاع سكان المغرب الذي كان يقدر عام 1969 بثلاثة وثلاثين في المائة سيؤدي الى ضعف هذا العدد من السكان في ظرف احدى وعشرين سنة ليصبح ثلاثين مليون نسمة عام 1990 — ومن جهة اخرى يصل عدد المسلمين في المغرب الـى تسعة وتسعين في المائة من مجموع السكان اما تعليـم الامميين فان نسبته في الحواضر اكثر منها في البـوادي حيث تبلغ في الاوساط الحضرية — حسب احصاءات 1961 — 1963 — 29 في المائة (اي 41 في المائة بين الرجال و 17 في المائة بين النساء) بينما تصل بين اهل الوبر الى 18 في المائة بالنسبة للرجال واثنين في المائة بالنسبة للنساء وفي عام 1971 قدرت نسبة محو الامية بـ 5ر76 في المائة مقابل 83 في المائة عام 1960 والفرق هام بين الوسط الحضري (56 في المائة) والبادية (88 في المائة) اما عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس فقد وصل عام 1971 الى 1974000 من بينهم 530000 طفل في البادية (28 في المائة منهم في الكتاتيب القرآنية)

---

1) منشور حول برامج التخطيط العائلي بافريقيا (مركز تطـور التنظيـم والتعـاون والتقدم الاقتصادي) — باريز 1970 ص 14 .

ومن جهة اخرى ارتفع الدخل الوطني عن كل نسمة من السكان — بين سنتي (1961 و 1969 من 674 درهما (134دولارا امريكيا) الى942 درهما (188دولارا) ولكنه نقص عام 1969 بـ 0،30 في المائة بالنسبة لعام 1968 وقد بلغت الطبقة الشغيلة عام 1971 مايقرب من اربعة ملايين اى 26 في المائة من مجموع السكان وتتجاوز نسبة البطالة في المدن خمسة عشر في المائة بينما لا تتعدى 4،7 في المائة في البادية واذا اردنا ان نتعرف الى التداخل الحاصل بين النمو الديموغرافي والتطور الاجتماعي والاقتصادي فيكفي ان نقارن تزايد السكان — باعتبار معاملات الوفيات وخصوبة الانجاب مع نسبة التاثير على الدخل القومي ففي هذا الصدد سيتبلور النماء الديموغرافي اى زيادة السكان — فيما اذا استقرت نسبة خصوبة الانسال — في 000 500 26 نسمة واذا ما استمر هذا الاستقرار الى عام 1985 فان مستوى حياة المواطن لايمكن ان يحتفظ بوتيرته — بعد عشرين سنة (اى بين 1965 و 1985) الا اذا ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة باثنين وخمسين مليارا وذلك بقطع النظر عن ضرورة احداث اربعة ملايين وظيفة جديدة للقضاء على البطالة تتطلب توظيفات اضافية تقدر ب 107،5 ملايير زد على ذلك ما يستلزمه بناء دور سكنية رخيصة اى خمسة عشر مليارا (ثلاثة ملايير دولار) وخمسة ملايير درهم لمواجهة تكاليف الزيادة في عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس بكيفية موازية يجب ان ترتفع الميزانيات الاجتماعية الاخرى كميزانية تسيير الصحة العمومية بما لا يقل عن ثلاثة في المائةوهكذا يتثاقل العبء على الدولة دون ان تخفف من حمله زيادة ملائمة في انتاج المحاصيل او الماشية الذى ظل قارا — اذا لم يكن قد نقص احيانا — طوال نصف قرن . واذا اعتبرنا هذه المعطيات أمكن ان نقدر مدى ما ينطوي عليه النمو الديموغرافي من اخطار جسيمة على التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وسعة المشاكل التي يصطدم بها المجتمع آنذاك بسبب فورة التضخم الناتجة عن استفحال حاجات هذا المجتمع لهذا يحاول المغرب ان يجد حلا للمشكلة الديموغرافية في تعزيز التخطيط العائلي باتخاذ اجراءات تهدف الى استئصال البطالة ومعالجة قضية تزايد السكان ويرى المسؤولون ضرورة نهج سياسة سكانية مستعجلة ترتكز على الموقومات الثلاثة الآتية :

1) احداث وظائف في المدن .

2) اصلاحات عمرانية في الحواضر مع مكافحة مدن التصدير .

3) نهج سياسة تهجير موقتة .

وقد قام جلالة الملك الحسن الثاني بتقعيد القوام الاجتماعي والاقتصادي في المغرب في ميدان التصنيع والاصلاح الزراعي والتنمية الوطنية فشملت بادرات التحضير العمراني القروي وبناء الاحياء السكنية الرخيصة ومحاربة مدن التصدير وتحقيق اللامركزية في الاقاليم واقامة السدود وتوزيع الاراضي والتأميمات والتنقيبات المعدنية والبترولية وتطوير موارد الفوسفاط وتشييد المركبات الصناعية وتعميم التعليم ورفع مستوى حياة السكان وخاصة العامل الذى بدا يساهم في ارباح الانتاج تلك عوامل بناءه يمكن ان تسهم — دون تصفية كاملة للمشكل — في ايجاد الحلول له .

وفي هذه الحال سيسفر النقص في نسبة الولادات عن مجرد اسهام في ايجاد الحلول لمشاكل التغذية وتعميم التعليم والسكنى والتشغيل بالتخفيف من حدتها ، اما ما يتعلق بالتخطيط العائلي نفسه فان برنامج الحكومة يرمي الى اقامة جهاز تحريري يترك للاسرة كل الصلاحية لاختيار عدد الاطفال الذين ترغب في انجابهم اعتبارا لوسائلها وامكاناتها ومع ذلك فان مرافق مختصة في تلقين وسائل المنع الاصطناعي للحمل ستؤسس وتجهز عددا ووسائل لمساعدة العائلات دون اى ضغط على اختيار ما يلائمها لهذا تم وضع برنامج اعلامي وتثقيفي للاتصال بالاسرة بواسطة فئات اسماعية اجتماعية تضم ستمائة رجل وامراة لشرح المظاهر المختلفة للتخطيط العائلي وكان يظهر ان بعض الناس اصبحوا يقبلون منذ عام 1969 على حقن تلقيح الرحم لمنع الحمل ولكن الاحصاء اوضح ان ثلاثة في المائة فقط من النساء اللواتي بلغن سن الانجاب هن اللواتي يستعملن هذه الطرق الاصطناعية الحديثة باستثناء الحقن التي يقوم بها اطباء القطاع الخاص فهذه السياسة المدرجة في التصميم الخماسي للدولة المغربية لم تطبق اذن الا جزئيا نظرا لقلة الوسائل الكافية في جهاز الصحة

العمومية بالاضافة الى تقاعس السكان اهمالا او تشبثا بتقاليد الاتسال الواسع ولهذا يحاول المغرب ان يتحاشى اتخاذ اى موقف صلب يتعارض مع «تقليديات» تكون احيانا خاطئة فهو يواصل بحوثه رغم كون اختياره قد وقع لحد الآن مبدئيا على سياسة تهدف الى منع الحمل دون اية مواجهة ولااصطدام فهو يسير بكامل الحيطة والحذر — على مايوح — دون اللجوء الى شعارات لافتة للانظار ولاجرح للعواطف لاسيما وان الكثير من الناس مازالوا يتأثرون تارة بحرفية النص الذى يستندون اليه وطورا بتعميمات متسارعة لهذا النص دون اعارة كبير اهتمام للعوامل الثقافية والاجتماعية او الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى فاذا ماحاولنا تجزئة المشاكل وترتيبها حسب أسبقيتها وجب أن نهتم اولا باقامة جهاز فعال لحماية الامومة والطفولة كجزء لا يتجزأ من نظام وقائى عام على صعيد الصحة العمومية وفى هذه الحالة يكون التخطيط العائلى مفيدا مهما تكن نسبة الامية والمستوى الاجتماعى وتطور الامة الاقتصادى فهذا العنصر الاجتماعى يشكل توابا متراصا ومجموعة متماسكة لايمكن فصل أجزائها بعضها عن البعض فاذا ماوضعنا مشكلا من المشاكل فى مساره الحقيقى فان المقومات الجوهرية الاخرى مثل الوسط العائلى والمستوى الثقافى والصحى والوازع الاجتماعى والعامل الاقتصادى الحق — تتفاعل كلها فى معادلات انسانية متناسقة لهذا يستوجب كل تخطيط صالح تماسك المشاكل بتبسيط المعطيات وجعلها فى متناول العامة وتحقيق تجارب واضحة لسهولة الاقناع لان الوسط الصالح اجتماعيا وعقائديا — مهما يكن مستوى الامية قادرا على ادراك أدق الخلجات وارق الشيات لمسارات من المسارات ومنهجية من المنهجيات ، ونلاحظ من ناحية اخرى ان نزوع الرجل الافريقى بوجه عام الى الاكثار من النسل قد تولد منذ اعرق العصور تحت تأثير النظام القبلى الذى كانت قوته تزداد كلما ازداد عدد افراد القبيلة (1) وعن هذا الاتجاه التقليدى المتبلور فى تقدير الكم والافتخار به نتج موقف الكثير من الافارقة الذى ترتبت عنه زيادة فى النسل مرتفعة جدا ولعل الحديث الشريف القائل : «تكاثروا تناسلوا فانى مباه بكم الامم يوم القيامة» يدخل فى هذا الاطار لاسيما وأن عدد المسلمين فى عهده عليه السلام لم يكن يتجاوز الف وأربعين ألفا فهذه الابعاد المثالية للعائلة التقليدية الخاضعة لنظام الابوة والتى تزيدها-تضخما لوازم تعدد الزوجات أو المتسرى — قد اتخذت مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للامة مقاسات اقل من الماضى اذ أن نسبة الخصب اى الانسال تميل — خاصة فى الشمال الافريقى — الى الانخفاض من 7،5 أطفال لكل عائلة الى عدد يتراوح بين 3،5 و 5 أطفال ويرى كالدويل Caldwell (2) يرى ان نظام العائلة العديدة الافراد اى المنطلقة من خصب مرتفع يرتكز فى افريقيا على ثلاثة عناصر أساسية تلخص فى كون الاطفال يمثلون قوابا اقتصاديا ويقومون بجزء من العمل الملقى على عاتق الاسرة ويساعدون الشيوخ والعجزة ويساهمون بعددهم الكبير فى دعم هيبة ونفوذ الآباء غير ان هذا الثالوث راجع فى الحقيقة الى انعدام اى جهاز للتعاون او الاسعاف الاجتماعى تقيمه الدولة على الصعيد الوطنى فالمظهر الكلاسيكى لمدينة مغربية فى العصور الوسطى مثلا يبرز عدم اهمية مشاكل كان المواطن المسلم يجهلها فى ذلك العصر لانها كانت تستأصل تلقائيا بمواقف وتقاليد وعادات تعقمها وستتعرض للذكرى معطيات تصور لنا مدى تأثير الجانب التاريخى فى الكشف عن خبايا الوسط الاسلامى المغربى ذلك ان المميزات الاجتماعية والاقتصادية — كما تتجلى فى هذا المسار الحضارى — كانت تشكل عاملا حاسما من شأنه ان يوجهنا فى وضع كل سياسة ديموغرافية فالى اى حد امكن للاخلاقية الاسلامية الفاضلة ان تقوم بدورها بكامل الفعالية فى مجتمع اتسم بطابع افريقى وقبلى مزدوج أدت به النزعة الانفصالية المتطرفة الى لا مركزية قوية ؟

ان مغرب القرن التاسع الهجرى ربما كان اكثر عمرانا منه اليوم (3) غير ان انعدام الاحصاءات

---

1) تقول القاعدة المنسوبة الى كاريط Carette بخصوص الجزائر ان عدد السكان المقاتلين فى القبيلة يمثل ثلثها اذا اضفنا اليه ربعها الذى يمثل عدد المعطوبين .

2) فى بحثه حول ابعاد مراقبة العائلة فى افريقيا — 1968 (ص 5)

3) كوتيى Gautier فى كتابه (عصور المغرب الغامضة) ص 405 .

الديموغرافية — حتى فى العهود الذى كانت الدولة منتظمة — يجعل كل عد وحسبان فى هذا الباب غامضا وبعيدا عن الواقع ففى أوربا نفسها بدأ الناس يتعرفون الى الاعداد السكانية عام 1850 فقط فى حين أن عمليات الاحصاء بفرنسا لم تستقد الا منذ عام 1880 على بطاقات فردية وهو النظام الذى يتوفر على بعض الضمانات ولم يتردد بعض الرحالين الاجانب فى ربوع المغرب عن تقديم أرقام انطلاقا من تخمينات تقريبية فقد أكد الدكتور رينو (1) Reynaud أن عدد سكان المغرب كان يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين بينما أوصله المؤرخ ليون كودار L. Godard (2) الى ثمانية ملايين (لا خمسة عشر كما قال جاكسون Jackson وغيره من الحوليين) وقد أكد كوستاف لوبون (3) Gustave Le Bon هذه الارقام بالاشارة الى ستة أو سبعة ملايين نسمة سنة 1880 أما المؤرخ موليراس (4) Moulières. فقد تحدث بالنسبة لعام 1895 عن أربعة وعشرين الى خمسة وعشرين مليون نسمة مع ذكر ما أجمع عليه الجغرافيون الغربيون من أن سكان المغرب كانوا يتراوحون بين خمسة الى ستة ملايين فقط وقد تنبأ موليراس بارتفاع هؤلاء السكان الى الضعف فى ظرف قرن واحد قائلا: «اذا ما ظلت هذا الاقليم المحظوظ طوال مائة عام من نهم الغزاة المغيرين فسيكون له أربعون مليونا من السكان فى نهاية القرن العشرين (5) غير أن موجات الاوبئة التى جرفت بمنطقه البحر الابيض المتوسط منذ القرن السابع عشر قد أثارت — على مايقال — فورة من الموتان أصابت العديد من السكان فباريز كانت — حسبما يحكى — مسرحا لخمسة أوبئة متتالية بين عام 1619 وسنة 1668 خلفت احداها نحو الاربعين الف ضحية»، الا أن هنرى طيراس لاحظ (6) أن السلام الموصول الذى عرفه المغرب كان من شأنه أن ينمى عدد السكان وقد ساعدت ثروة الموارد الطبيعية فى هذا البلد على الاكتفاء الذاتى بل أن المغرب لم يكن يتخلى عن امداد الدول المجاورة كتونس والبرتغال بالعون والمساعدة عندما كانت المجاعات تعيث فى جوانب البحر الابيض المتوسط.

فهذا الرفاه الموصول فى تاريخ المغرب كان دعامة اقتصادية للسياسة التى نهجها قادته فى ميدان النسل حيث لم يكن هنالك داع لاى تخطيط يحدد حركة الانجاب، ولم يهتم المغرب آنذاك بالفلاحة فقط بل عمل على دعم التصنيع. ولكن الاستعمار بدأ يحز فى هذا الكيان الاقتصادى العتيد.

وبذلك حقق المغرب فى نطاق روح التحرر الاسلامية التى هى روح انسانية أهدافه القومية فى دائرة احترام حرية الامم والشعوب الاخرى فاعترف للولايات المتحدة قبل الآخرين بالحرية والاستقلال فى الوقت الذى بقيت أوربا تتعثر حيرى ازاء هذا المولود الجديد وبرهن المغرب المسلم فى عهد المولى اسماعيل باعتراف مؤرخي المسيحية أنفسهم — انه كان أكبر حام للفرنسيسكان الكاثوليك، كما أن المغرب فتح أبوابه على مصاريعها لليهود الذين طردتهم أوربا وفى ضمنها انجلترا طوال عدة قرون ولكن يوم كان اليهود يهودا قبل أن ينحرف الكثير منهم نحو الصهيونية اللاانسانية، نعم ظل المغرب العربى كنموذج لبقية أقطار العالم الاسلامى فى عهود الانصياع للاوامر — ظل فى خدمة الانسانية عامة والمواطنين خاصة فتواكبت لديه المقومات الحضارية وانمحت آثار الانحرافات فى الامة وأبعادها الخلقية والاجتماعية ومقاساتها العددية والعددية، وهكذا واصل تعزيزه للاقتصاد بتوزيع اعانات ضخمة على المزارعين بلغت — حسب تقدير صاحب «درة السلوك» — خمسمائة مليون دينار (7) كما وزع ابان الجذب كميات هائلة من الاغذية فى المدن والاعانات فى البادية ومنح قروضا للتجار لاستيراد المواد

---

1) فى كتابه « الصحة والطب فى المغرب » الجزائر 1902 (ص 5)
2) كتاب « وصف وتاريخ المغرب » — باريز 1860 (ص 8)
3) حضارة العرب — الطبعة الفرنسية ص 263
4) فى كتابه « المغرب المجهول » — جزآن 1895
5) موليراس ج 1 (ص 27).
6) تاريخ المغرب جزآن — 1950.
7) كانت قيمة الدينار تعادل أكثر من أربعة غرامات من الذهب

الضرورية وبيعها بأرخص الاثمان ، وبذلك سبق فى مناهجه الاسعافية الاجتماعية ما أصبحت الدول المعاصرة تقحمه فى تخطيطاتها وموازناتها ، وقد اتجه المولى محمد بن عبد الله أيضا الى ترصيص علاقته بالخارج لترجيح كفة ميزانه التجارى فصدر فائض انتاجه الذى بلغ عام 1845 نحو 75000 طن من القمح والخضراوات الجافة فى ميناء الصويرة وحده الذي تقبل عام 1911 اى قبيل فرض عقد الحماية 462 باخرة حيث صدر 38000 طن من المنتجات المغربية مقابل توريدات قدرت بـ 12000 طن ، ولم تكن الحركة الداخلية اقل ازدهارا ، اذ بلغ عدد رجال الحرف القومية التقليدية نصف مجموع سكان المدن (1) المغربية كانوا يعملون ضمن اطار نقابى (نظام الحناطى) جد متحرر «لم يعتره زيف وفساد الا بعد احتكاكه بالمغرب (كما قال باليز) (2) وقد ساعد تنوع المواد الاولية ورخصها هذه الحرف على التنامى والازدهار حتى فى البوادى ولنضرب مثلا بصناعة ميكانيكية كانت تحصل فى أرياض مدينة الجديدة منذ عام 1866 منتجات القطن التى كانت مشهورة بجودتها وشبهها بنوع «سى ــ ايسلاند» (Sea Island) ذى الخيوط الحريرية المستطيلة وهذا المستوى المعاشى هو الذى حدا المؤرخ إدوار دوتى (Edward Doutté) الى القول بعد رحلته الدراسية الى المغرب ــ بانه حمل ارتسامة الاقتناع بأن سكان المغرب يعيشون حياة اقتصادية أكثر قوة وتنظيما من حياة جيرانهم سكان الجزائر» غير أن الاقتصاد المغربى اصبح ــ بعد تدخل الاستعمار ــ يهوى فى طريق الانهيار فأناخ الفقر بكلكله الثقيل ونبض معين بيت المال وتدخلت بعض الدول الغربية المتربصة لاستغلال ضعف المغرب المالى بسلوك دبلوماسية جديدة سماها اندرى جوليان «دبلوماسية عن طريق المالية» ارتهنت مقدرات البلاد الاقتصادية ومستقبله للسيطرة عليه سياسيا وبذلك اندرج المغرب فى مجال جديد أصبحت ايديولوجيات الغربيين تتحكم فيه وتكيف معطياته الحضارية وتوجهه نحو بوتقة مصطنعة بعيدة عن تقاليده فاصطدم بمشاكل جديدة اضطر أن يتخذ لها حلولا فى نطاق العقلية الجديدة غير ان هذا التيار الجديد لم يحل دون احتفاظ المغرب بنبذة من التقاليد العريقة التى دعمت أمجاده فى مختلف العصور فالمواطن المغربى كان دائما يتمتع باسعافات اجتماعية ضد العوامل الهدامة التى كانت تحز كيان المجتمع فى العصور الوسطى خاصة فى أوربا كالجوع والمرض والجهل والتعسف والاستبداد وكان المغرب يمتاز بنوع من الامن والتوازن الاجتماعى القار الا أن العنصر الهام هنا هو أن هذه الكفالة كانت شعبية لادخل فيها للدولة التى ظلت فى مندوحة عن تحمل عبئها فمرافق المجتمع كانت تتفاعل بشكل غريب تحت تأثير عوامل شتى اصبحت اشعتها فى حياتنا المعاصرة باهتة كامدة ونخص بالذكر منها الاوقاف الحبسية التى كانت تتكفل عمليا باسعاف الطبقات غير المحظوظة فى الامة وذلك باقامة الملاجىء ودور الضيافة فى طول البلاد وعرضها حيث يجد المواطن المعوز المأوى الصالح والقوت الكافى والمساعدة المادية الموفورة ، وكانت روح التضامن تزكى الجماعة فى مساعدتها للافراد فلم تكن الدولة تشعر بالحاجة للتدخل من أجل اقرار التوازن وخلق تكافؤ الفرص بين الجميع كما كانت الزكوات والاعشار تخلق نوعا من التسوية بين الطبقات وتسد الحاجة الملحة دون انقار الغنى ولاتشجيع المساكين على الاخلاد للراحة لقوله عليه السلام «لان يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا أعطاه او منعه» وكانت ذيول هذه الاسعافات والاوقاف ترخى سترها الفارعة على الفقر حيثما كان بالبلدان الاسلامية وخاصة فى اليمن والحجاز وبالاضافة الى هذا الجهاز الكفيل بدعم الامن الاجتماعى كانت الدولة تعمل على ضمان اقامة القضاء الصالح لحماية الحقوق والمصالح بحسن اختيار القضاة ومراقبتهم من مغريات الرشوة والزور والانحراف حيث عزل السلطان المولى سليمان كافة قضاة البادية لعدم اهليتهم ومنذ القرن السادس الهجرى وجه الخليفة الموحدى يعقوب المنصور منشورا الى القضاة لتذكيرهم بشروط الحفاظ على العدالة متوعدا كلا من الراشين والمرتشين الامر الذى خلق جوا حيا من عدالة القضاء عززت العدالة الاجتماعية مما حدا المؤرخين الغربيين الى الاشادة بمثالية القضاء قبل

---

1) ماسينيون فى كتابه « الحناطى الاسلامية» (اى جمعيات المحترفين) باريز 1925 ص 38
2) مجلة المغرب الطبى

الحماية والتنويه بالوازع الكابح المتمثل فى ضغط الجماهير التى كيفها التكوين الاسلامى الفاضل وتشريعه الانسانى. ومن مقومات هذا الجهاز الاجتماعى مراكز الاستشفاء (مارستانات ومستشفيات ومصحات) التى كانت تسهر على وقاية الصحة وحفظها نقصر الحديث على واحد منها وهو مستشفى المنصور الموحدى «بمراكش» ذلك المستشفى الذى جهز كأى مستشفى عصرى بالادوية والاطباء والممرضين ومختلف المرفهات بالمجان وقد وصفه المؤرخ ميى (Millet) (1) بانه يخجل فى هذا العصر (اى عام 1927) مستشفيات باريز وقد تحدث دوتى (Doutté) عن مقوم اجتماعى آخر هو الطهارة — كتدبير وقائى ضد المرض — فأبرز فعاليته بالمغرب الذى كان بذ فى هذا الحقل الكثير من الشعوب المتمدنة والواقع أن المستوى الثقافى لدى الشعب المغربى كان مرتفعا حتى بين الاميين الذين كانوا مسلحين للحياة أكثر من حملة الدبلوم فى أمم أخرى(2) وهذه العوامل متجمعة هى التى خلقت بيئة اجتماعية مثالية لم تترك للعامل الديموغرافى أى أثر فى مسار تطور الاقتصاد وهذا هو الذى يبرر ما أشار اليه (ليون الافريقى) فى كتابه «جغرافية افريقيا» من أن معدل العمر بلغ فى الحواضر المغربية 70 سنة وفى الجبل مائة ولكن معدل الوفيات بدأ يتصاعد مع تسرب الاستعمار (الايبيرى) اثر سقوط غرناطة اوائل القرن التاسع الهجرى ودخول ما كان يسمى فى المغرب بالمرض الافرنجى «وهو الزهرى» (3) ويتجه الاطباء المعاصرون الى نسبة جانب من الخلل الاجتماعى الملحوظ فى العالم الى هذا الوباء الفتاك الذى يرفع معدل الوفيات ويبلبل المسار الديموغرافى والاجتماعى الاقتصادى فى المغرب . ويرجع الفضل فى جماع هذه المعطيات الايجابية الى الاسلام الذى يحوط المرأة الحصان بسياج من العفاف قبل الزواج كما يستنكر الانجاب غير المشروع بسد الباب فى وجه الاستلحاق ويحظر بشدة وَأْد الطفل او الجنين مهما تكن الاسباب كل تلك العوامل تحول دون الانسال الاعمى غير المتبصر وليس فى نصوص الاسلام ما يجيز عملية الجرف الطبى Curetage وهو كحت وتنظيف الرحم بعد تكون الجنين خلال ثلاثة الاشهر الاولى للحمل فاذا كان الحديث الشريف يشير الى أطوار الجنين من حالة النطفة ثم المضغة ثم العلقة ثم نفخ الروح حيث تستمر كل حالة اربعين يوما فان الجنين يتكون ولو بدون روح قبل نهاية هذه المدة لا يسمح الاسلام بالجرف الا فى حالة الخطر الشديد على الأم ولكن روح الانجراف التى تفشت فى العصر الحاضر والتى اصبحت تتسامح اكثر فاكثر فى العلاقات الجنسية غير المشروعة والاجهاضات السرية — افقدت المجتمع توازنه حيث ابعدت الدواليب الاجتماعية عن محورها الطبيعى ، واذا ما رجعنا الى النصوص الاسلامية الصحيحة لاحظنا أن العزل الهادف الى منع الحمل لم يكن محظورا فى صدر الاسلام فقد روى البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ومالك فى الموطأ عن ابى سعيد : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة بنى المصطلق فاصبنا سبيا من سبى العرب فاشتهينا النساء واشتدت علينا العزوبة واحببنا العزل فأردنا ان نعزل وقلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرنا قبل ان نساله فسالناه فقال ما عليكم ان تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنة » وفى رواية ان رجلا قال : يارسول الله ان لى جارية وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل وان اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصغرى قال كذبت يهود لو اراد الله ان يخلقه ما استطعت ان تصرفه » الا أن تطبيق ذلك يستلزم اتفاق الزوجين دون ضغط خارجى باصدار قانون ملزم فقد روى القزوينى كما فى مجمع الزوائد لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني السوسى المغربى عن عمر رضى الله عنه ان الرسول عليه السلام نهى أن يعزل عن الحرة الا باذنها ذلك أن المجتمع الذى لاتضطلع فيه المرأة بدورها المشروع هو مجتمع حائد عن روح الاسلام فللمرأة الحق الكامل الذى تنفرد به وحدها احيانا فى الحياة الزوجية وخاصة الأمومة كما لها حقوق تضمنها الشريعة لاتقل عن حقوق الرجال لان معظم المفسرين والائمة يؤكدون أن الآيات القرآنية المتعلقة بحقوق الرجال وواجباتهم شاملة للنساء ايضا اللهم الا اذا ورد

---

1) فى كتابه «الموحدون les Almohades» المطبوع عام 1927
2) Propos d'un vieux marocain
3) حسب ليون الافريقى الذى كان يعيش فى القرن العاشر الهجرى اى السادس عشر الميلادى

نص صحيح مخصص وبذلك يتأكد مبدأ المساواة بين الجنسين فى ظلال القرآن عدا ماتستلزمه طبيعة المراة ومقتضيات الحشمة والعفاف أو المتطلبات الاسروية. وهكذا فان كل تسامح فى مجال «منع الحمل» لايمكن ان ينقلب الى نظام اجتماعى قانونى معمم دون اعتبار لوازم البيئة ومختلف العوامل الاخرى ومن بينها العامل الاقتصادى والاجتماعى اذ أن كل تخطيط مهما يكن نوعه يظل عديم الجدوى فى وسط غير مهذب لا يرتفع الى مستوى مسئولياته الاسروية والقومية ثم أن مستوى المواطن فكريا واخلاقيا يتسم بطابع الاولوية كعامل اجتماعى ويرتبط المواطنون فى وسط اسلامى صحيح بوثاق من التضامن والتكافل يبذ فى نظر الشارع كل مقومات العبادة لان الدين المعاملة فلا تطيل بتسراد النصوص التى تكيف المدينة الاسلامية الفاضلة وتطبع روح المواطن المسلم بخلقية متسامية تعززه بدرع من المناعة ضد مستوجبات الحياة المعاصرة فى اطارها الحضارى المصطنع .